البحث عن الجودة في نظام الـــLMD "آليات التطبيق وسبل التعزيز"

أ / سميحة يونس
جامعة برج بوعريريج

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوعاً نال اهتمام الكثير من التربويين والقائمين على مؤسسات التعليم بشكل عام، ومؤسسات التعليم الجامعي بشكل خاص، حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد مفهوم الجودة وكل ما يتعلق به من مفاهيم، كما حاولت البحث عن الجودة في نظام الـــ LMD المطبق في الجزائر.

Abstract:

This study is dealing with a subject, which attained more interest from educational specialists. It aimed at identifying "Quality concept" of the educational institutions, and determining the reasons and the requirements of the application of quality in higher education.

Where this study aimed to define the concept of quality and everything related to its concepts, as you try to search for quality in the LMD system applied in Algeria.

المقدمة:

شهد التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشرين تحولا جذريا في مفاهيم وأنماط وأساليب التعليم، وقد جاء هذا التحول استجابة لجملة من التحديات والرهانات التي واجهت التعليم والتكوين، كظهور مفاهيم الجودة، التميز، النوعية والكفاءات...، هذه التحديات التي تفرض عليه مواكبتها من خلال بناء إستراتيجية لتحسين وتنمية الموارد البشرية، وذلك بإعادة النظر في منظومة التربية والتعليم، وضرورة إصلاحها بما يتناسب مع متطلبات العصر، والذي يعرف بعصر الجودة.

والجزائر كباقي دول العالم، بادرت لانتهاج سياسة إصلاح واسعة في مجال التربية والتعليم والتكوين، من أجل ضمان جودته والوصول به إلى أعلى المستويات وتمكينه من بلوغ معايير الجودة المطلوبة والمتعارف عليها دوليا، وما الإصلاحات المطبقة في قطاع التعليم العالي، وتبني نظام الـــLMD، إلا دليل على التوجه الجديد لمواكبة تحديات العصر.

من هذا المنطلق، وتأسيسا على ما سبق، تسعى المداخلة التالية للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما موقع الجودة في نظام الـــLMD؟
- هل تتوافق الإصلاحات المطبقة في قطاع التعليم العالي (واقعيا) مع معايير الجودة العالمية؟

أولا: الإطار المفاهيمي:

1- مفهوم الجودة: الجودة كمصطلح Qualité كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينيةQualities التي يقصد بها: طبيعة الشيء ودرجة صلابته، وكانت تعني قديما الدقة والإتقان. أما على مستوى المعاجم الإنجليزية فيكثر التعداد والتداخل في معاني الجودة، فقد تعني: "درجة الامتياز" أو قد تعني: "سمة متأصلة أو مميزة للشيء"[1]

وقد عرف ابن منظور في معجمه لسان العرب كلمة الجودة على أن أصلها "جود Good" والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، أي صار جيدا[2]

2- مفهوم التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي حسب المادة الثانية من القانون رقم 99-05 مؤرخ في 04 أبريل سنة 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي. كما يمكن أن يقدم تكوين تقني من مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة.

وتعرف الجامعة حسب التشريع الجزائري: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد [3].

3- جودة التعليم: يقصد من الجودة في النطاق التربوي النوعية الجيدة من التعليم، الذي يهيئ خريجين قادرين على التكيف، والتعامل بفاعلية مع مستجدات العصر، وإفرازاته المختلفة بشكل جيد وأداء أفضل، مع الوفاء بالمتطلبات التي تتوقعها جميع الأطراف داخل الجامعة وخارجها [4]

4- ضمان الجودة: عبارة عن أسلوب لوصف جميع الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم العالي للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينه، ويتضمن ذلك التدريس، وكيفية تعلم الطلاب، والمنح الدراسية، والبحوث[5]

ثانيا: إصلاح التعليم الجامعي في الجزائر" الدوافع والمبررات":

لقد دفعت ظاهرة العولمة -المتعددة الأبعاد والأهداف- وسياسة الانفتاح الاقتصادي بالعديد من الدول للتركيز على تطبيق مفاهيم التميز والنوعية والإتقان لضمان الجودة وتحسين مستوى الخدمات في العديد من القطاعات، بما فيها قطاع التعليم العالي، حيث أصبحت عملية التعليم أحد أهم القضايا التي تشغل بال المتخصصين في كافة المجالات، وذلك لأننا نعيش الآن في عالم يتميز بالسرعة، مما أدى إلى تعقد البنية المعرفية والإنسانية والاجتماعية حيث أصبحت حاجة الفرد ملحة بأن يتفهم نفسه ويفهم ما حوله من تغيرات وأحداث، وأمام التحديات التي تفرضها ظروف العولمة، ينتظر من التعليم العالي بفروعه المتعددة المساهمة الفعالة في تكوين وإعداد الكفاءات العلمية الجيدة، التي تلعب دورا بارزا في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة والمتجددة.

واقتناعا منها بأهمية التغيير والإصلاح انطلقت العديد من الدول لتبني مفاهيم ضمان الجودة الشاملة وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، بهدف العمل على التحسين المستمر في المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية، وأيضا رفع كفاءة المكونين بها بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية، التي تؤهلهم إلى التنافس في المجالات العملية المتعددة بكفاءة عالية على المستوى العالمي.

ويدخل الخطاب الرسمي ومرامي سياسة الإصلاح التي بادرت إليها الجزائر في مجال التربية والتعليم والتكوين ضمن سياسة تستشرف مستقبلا، اعتمادا على تطبيق مرحلي يؤسس لضمان الجودة في التعليم العالي، من خلال توفير الموارد والتشريعات والأدوات والأساليب المتكاملة، التي تساعد المؤسسات التعليمية/التكوينية الجامعية على تحقيق نتائج مرضية، مرتكزة على وضع قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات والمؤشرات، التي تمكن كافة الإدارات والقطاعات وصانعي القرار من الوقوف على مؤشرات ومعايير ضمان الجودة في هذا القطاع الاستراتيجي، فمن مرامي سياسة الإصلاح الشامل للتعليم العالي، والتي شرعت الجزائر في تطبيقها: تكوين الإطارات التي تحتاجها الجزائر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمتغيرات الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يمر بها العالم حاليا تسببت في انقلاب موازين القوى بين المجتمعات وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغييرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل والإنتاج، دون تمكين أي مجتمع من العيش في عزلة عن الكيان العالمي، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة في الأسواق العالمية التي أصبحت لا تسمح بالبقاء إلا للأقوى من حيث الإنتاج والإنتاجية والجودة، وبالتالي تزايد الطلب على نوعية منتقاة من القوى العاملة.

حاولت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة وعلى رأسها الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات مست مختلف الأطوار التعليمية، وفي مقدمتها التعليم العالي، ولعل أهم إصلاح تمثل في تطبيق نظام الـ**L.M.D**، في مختلف الفروع والتخصصات الجامعية، ويعتبر هذا النظام في الأصل تجربة أوروبية تتوافق والبيئة التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية.

ونظرا لنقائص التعليم العالي الجزائري، والتي تم تشخيصها في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي، تم تحديد فترة **2004-2013** لتطوير هذا القطاع عن طريق البدء بوضع هيكلة جديدة للتعليم مرفوقة بتحديث البرامج وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي. إذ تعتبر الوصاية أن التوجه نحو تبني النظام الجديد نظام الـــ**L.M.D** ضرورة أملتها المتغيرات العالمية، حيث جاء هذا النظام من أجل معالجة اختلالات النظام الكلاسيكي، والتي تتمثل- حسبها- في:

1-في ما يخص استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة: حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- ✓ استناد الإلتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز، فرغم المساواة التي حققها النظام، إلا أنه يبقى نظام غير مرن ويتضمن قدرا كبيرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.
- ✓ مردود ضعيف جراء التسرب المعتبر والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة، وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل نمط الإنتقال السنوي الذي يفتقر إلى المرونة.
- ✓ حجم ساعي مثقل وضاغط يلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها، و يعيقه عن العمل الفردي الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.
- ✓ تخصص مبكر يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا، عادة ما يكون ابتداء من السنة الأولى جامعي، وهو التوجيه الذي يبقى في الغالب توجيه غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها.
- ✓ نظام تقييم ثقيل ومثبط من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، امتحانات شاملة وامتحانات استدراكية) وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية وهو ما عطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.

2-في مجال هيكلة وتسيير التعليم:

- ✓ هيكلة معقدة ونفقية ولا توفر مقروئية واضحة.

- ✓ طور قصير المدى يتميز بجاذبية قليلة غير قادرة للاستجابة بفعالية للأهداف التي سطرت له بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له، فضلا عن انحسار فرص التشغيل لخرجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاجتياجات من قبل القطاعات المستعملة.
- ✓ غياب شبه تام للمعابر نتج عنه إنغلاق الفروع، بما لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل، بل بقاءه منغلقا(6)
- ✓ تسيير ضاغط تنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

3- <u>في مجال التأطير:</u> وهنا تجدر الإشارة إلى:

- ✓ مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج، إزدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.
- ✓ استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أكثر جذبا، لا سيما في غياب قانون أساسي خاص ومحفز وجاذب.

4- في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل:

- ✓ برامج تكوين أقل ملاءمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.
- ✓ إندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي(7)
- ✓ إنعزال المقرر الدراسي عن واقع المجتمع وعن التطورات العالمية.

كل تلك الاختلالات وغيرها، تجعل الجامعة الجزائرية غير قادرة على تأطير الطالب، الذي لا يستطيع مواكبة المتطلبات العملية في ميدان الشغل وفي ميدان البحث العلمي بصفة عامة، وتصحيح الاختلالات المسجلة إن على صعيد التسيير أو على صعيد أداء الجامعة الجزائرية ومردودها، يمر حتما عبر تنفيذ إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وهو ما يجسده مشروع نظام الـ**L.M.D**.

1.2.التعريف بنظام الـــL.M.D:

المحرك الأساسي لإصلاح التعليم العالي في الجزائر هو النظام**LMD(ليسانس، ماستر،دكتوراه)**، أو نظام **(3،5،8)** المطبق في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وبريطانيا ومعظم الدول الأوروبية، وبعض الدول العربية (مغاربية ومشرقية). وترتكز الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار، تتوج بثلاث شهادات:

- الطور الأول مدته ثلاث سنوات (شهادة الليسانس): ويتمثل في تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته أربع سداسيات، يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية(الجذع المشترك)، لتلي هذا التكوين تكوين متخصص مدته سداسيين يتوج بعدها الطالب بشهادة الليسانس الأكاديمية– تسمح له بالانتقال للطور الثاني– أو المهنية– تسمح له بالاندماج المباشر في عالم الشغل[8] وبرامجها وطنية بنسبة 70%، ومحلية بنسبة 30%، تخضع لاحتياجات قطاع الشغل في منطقة الجامعة [9]
- الطور الثاني مدته سنتان (شهادة الماستر): ويشمل تكوين متخصص للطلبة الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق، كما لا يقصى الحائزون على ليسانس مهنية، حيث بإمكانهم متابعة الدراسة بعد قضاء فترة في عالم الشغل، ليتوج الطالب في نهاية هذا الطور بشهادة الماستر البحثية (تؤهله إلى النشاط البحثي في قطاع التعليم العالي بانتقاله للطور الثالث) أو الماستر المهنية (تؤهله للإندماج في عالم الشغل بمستوى أعلى من الأداء والتنافسية).
- الطور الثالث ومدته ثلاث سنوات (شهادة الدكتوراه): ويشمل تكوين متخصص يضمن للطالب تعميقا في المعارف، ليتوج الطالب في نهايته بشهادة الدكتوراه، بعد تحضيره لرسالة البحث.

ولقد قامت الوزارة أيضا بإنشاء مدارس الدكتوراه لتغطية التكوين لتحضير الماجستير والدكتوراه لتحسين نوعية ومستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرج [10]. كما عملت

على استحداث مدارس تحضيرية لتعليم النخبة، يتوقع منها أن تقدم مخرجات ذات نوعية جيدة.

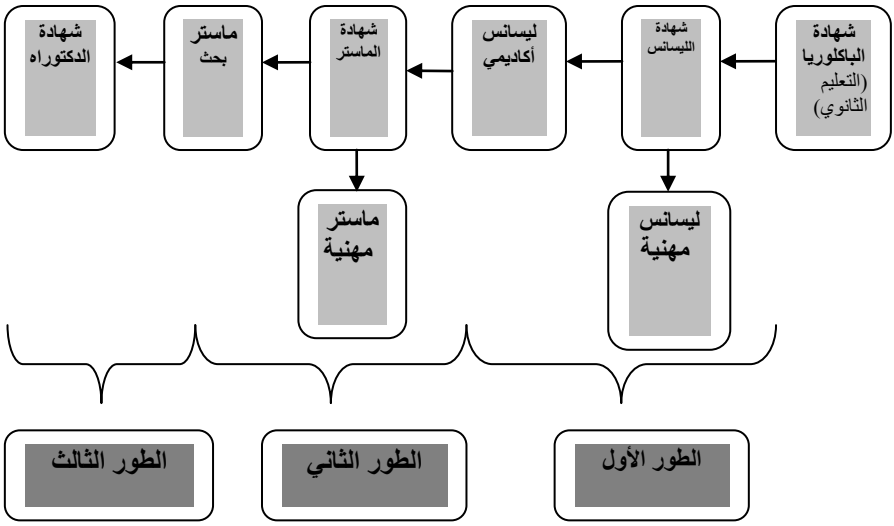

L.M.D شكل رقم(01): المخطط التوضيحي لنظام الـــ

2.2. مكونات نظام الـــL.M.D:

يتكون مسار الليسانس من مجموعة متناسقة من المواد تسمى وحدات التعليم، منسقة بصفة بيداغوجية منسجمة:

- وحدات التعليم الأساسية (و.ت.أ): مطابقة للدراسة الواجب على كل الطلبة متابعتها واكتساب التصديق عليها.
- وحدات التعليم المنهجية (و.ت.م): تمكن الطالب من إكتساب الذاتية في العمل.
- وحدات التعليم الإستكشافية (و.ت.إ): تمكن الطالب من التعمق، التوجيه، المعابر والتمهين...
- وحدات التعليم العرضية (و.ت.ع): تعليم مخصص لإعطاء الطلبة أدوات مثل: اللغة، الإعلام الآلي...

وكل وحدة تعليم أو المادة تقدر على شكل أرصدة، والرصيد يمثل عبئ من العمل (دروس، تربصات، مذكرة تخرج، عمل فردي...) مطلوب من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة.

ويساوي الرصيد حجم ساعي يتراوح بين 20 و25 ساعة في السداسي(يحتوي كل سداسي عددا محددا من الأسابيع مخصصة للتعليم والتقييم، تتروح بين14 و16 أسبوع في السداسي)، ويشمل ساعات التعليم المقدم للطالب في كل أنماط التعليم وساعات عمل الطالب الذاتية. ويتضمن كل سداسي 30 رصيدا، وكل شهادة تطابق ترصيد:

180 رصيد لشهادة الليسانس

120 رصيدا إضافيا للماستر

الدكتوراه يحصل عليها الطالب بعد 6 سداسيات من الدراسة والبحث [11]

والذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إستقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.
- إعـــداد مشروع جـــامعة يشمل الإنشغالات المحليـــة والجهويـــة والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- تحقيق تأثير متبادل فعلي وتناغم حقيقي بين الجـــامعة والمحيط االسوسيو–اقتصادي، وهذا بتطوير ميكانيزمات التكيف المستمر.
- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الإعتبار تلبية الطلب الشرعي والاجتماعي في الحصـــول على تكوين عالي.
- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.

- إرساء أسس الحكامة الراشدة المبينة على المشاركة والتشاور [12]

ويضاف إلى المتطلبات السابقة، البعد الدولي للتعليم العالي، والذي يبرز من خلال:

- التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها.
- إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية(فضاء مغاربي، أورو متوسطي...) تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

وفي كلمة واحدة إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة في الإستماع لمحيطها ومتفتحة على العالم، فاختيار نظام الـ**L.M.D** يندرج ضمن هذا المسعى، فهو يستجيب لأهداف الإصلاح، ويسمح بمقروئية أفضل للشهادات الوطنية، ويحقق تناغم النظام الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم [13]

2.2/ الغرض من نظام الـL.M.D:

إن الهيكلية الجديدة للتعليم العالي تسمح بإرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من:

- إكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية، مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة، باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.
- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف.
- أن يكون الطالب الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.

- الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوافق رغبات الطالب واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية عبر تنظيم فرص إندماجه المهني، أو لمتابعة دراسته الجامعية(14)
- تكوين نوعي مع الأخذ بعين الإعتبار الطلب الاجتماعي على الدخول للجامعة.
- إقامة إرتباط وثيق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي–الاقتصادي عن طريق تطوير كل التفاعلات الممكنة بينهما.
- تطوير آليات التكيف مع النمو المطرد للمهن.
- تعضيد المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية بالخصوص، التسامح واحترام الآخر.
- التوجه أكثر نحو التفتح على التطور العالمي خصوصا ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا.
- إقامة أسس التسيير الجيدة تعتمد على المشاركة والتبادل.
- إقامة التعاون الدولي مع تنويعه تبعا للأشكال الأكثر ملاءمة.

وتتمثل مميزات هذا النظام في:

أ) التكوين النوعي: الذي يتمثل في مرونة مسار تكوين الطالب، وسهولة توجيهه أو إعادة توجيهه أو إثراء تكوينه عن طريق المنافذ بين المسارات. كما يتمثل أيضا في تشجيع حركية وديناميكية واستقلالية الطالب، وترقية التكاملية بين المواد، وتقوية الكفاءات العرضية، مثل التحكم في اللغات الحية والإعلام الآلي. إنه تكوين يتكيف مع الوقت وله مردود في الإنتاج.

ب) المسعى النوعي: السامح بإظهار مستوى التقويم تبعا للمسار المتبع: مسار نموذجي يتكون من وحدات تعليمية إجبارية وأخرى اختيارية ومسار فردي لذوي المشاريع الخاصة.

ج) تنمية أبعاد متعددة القيم: كروح التجديد والابتكار والتحلي بالمسؤولية، والالتزام في الحياة الاجتماعية، والقدرة على التواصل والتكيف والمنافسة[15]).

إضافة إلى ما سبق، قد تم إنشاء خلايا ضمان جودة التعليم العالي بناء على مراسلة الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 2008/438 المؤرخة في:25 ماي 2008، حيث تضم مجموعة من الأساتذة والمهندسين والإداريين وتتمثل أهدافها الكبرى في:

1 – تطوير قطاع التعليم العالي

2– توفير التمويل الكافي للعملية التعليمية وفقا للخطة الإستراتيجية المرسومة

3– بناء هيكل تنظيمي فاعل، وتوفير الدعم اللازم لعمل هذا الهيكل بمرونة وكفاءة وفاعلية.

4– تحسين نوعية مخرجات الجامعة لتلبية متطلبات المجتمع.

5– اعتماد المناهج التعليمية الجامعية Curriculums المناسبة والمصممة بصورة جيدة تحقق المستوى المستهدف من الجودة.

6– توفير طاقم تدريس في الجامعة على مستوى كاف وعال من الكفاءة والتدريس، ولتحقيق هذا الغرض فإنه ينبغي اعتماد سياسات حوافز وتشجيع مناسبة.

7– اختيار المادة التعليمية الفاعلة والمناسبة، وعد الاكتفاء بالكتاب المقرر Texte Book فقط.

8– توفير مناخ تعليمي آمن ومستقر.

9– مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج التعليمية والتكوينية.

10– إيجاد ارتباط مؤسسي وقانوني بين الجامعة والقطاعات الحيوية في البلاد.

11– اعتماد نظام اختبارات على درجة عالية من المصداقية والموثوقية.

12– توفير الوقت الكافي لعملية التوجيه والإرشاد للطلبة.

13- تحقيق مستويات جيدة من الرضا لدى المستهلك (المجتمع) للخدمات الجامعية.

14- الزيادة من الفعالية والمرونة التنظيمية للجامعة.

15- ترشيد النفقات والعقلنة في تسيير الموارد البشرية[16]

و فيما يلي جدول لأهم الكفايات المتوقعة من خريجي التعليم العالي في عصر العولمة -حسب منظمة اليونيسكو-:

الكفايات الأكاديمية	الكفايات الشخصية	كفايات عالم العمل والعيش المشترك
المعارف العامة المتخصصة	الثقة بالنفس	التوجه الإيجابي نحو الفرص والمخاطر
القدرة على التطبيق	الانضباط	القدرة على جدولة الأولويات
التفكير المنطقي	إدراك مكامن القوة والضعف في الشخصية	مهارات التعامل مع الآخرين
التحليل النقدي	الإبداع	مهارات العرض والإقناع
مهارات حل المشاكل	الاعتماد على النفس	التحلي بالأخلاقيات المهنية
مهارات الاتصال	المرونة والمثابرة	مهارات القيادة وتحمل المسؤولية
القدرة على استخدام الأرقام والبيانات	المبادرة والالتزام	مهارات العمل ضمن فريق
مهارات استخدام الكمبيوتر	الرغبة في التعليم المستمر	الإلمام بالأمور الدولية والمحلية
إتقان اللغات الأجنبية		الإلتزام بالقيم الدولية
مهارات البحث والتطوير		

المصدر: منظمة اليونيسكو،5-9 أكتوبر1998- **المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل**- نحو جدولة أعمال للقرن 21 من أجل التعليم العالي، وثيقة عمل، باريس، فرنسا.**منظمة اليونيسكو،1998، ب.ص.**

ثالثا: رؤية نقدية لتطبيق نظام الـــL.M.D:

لا مناص من الإقرار بأن مؤسسة التعليم العالي الجزائرية تعيش منذ سنوات عديدة أزمة عميقة تمنعها من أداء وظائفها، فلا تكاد تمر سنة دون أن تكون مسرحا لإضرابات الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس، تعبيرا عن سخطهم وعدم رضاهم عن الوضع الراهن لمؤسسة التعليم العالي، التي لا يختلف اثنان على أنها لم تعد قادرة على أداء مهمتها التقليدية في نشر المعرفة ونقلها عن طريق التعليم والتكوين، فكيف سيكون الحال إذا بالنسبة لوظيفتها الأسمى المتمثلة في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي وتوظيفها لخدمة أغراض المجتمع، والحفاظ على قيمه وترقية ثقافته[17]

و بالنظر لجملة الأهداف التي يرمي إليها نظام الـــ**L.M.D** وبالنظر لواقع حال الجامعة الجزائرية، يمكن إجمالا ملاحظة:

- يسير نظام الـــ**L.M.D** لحد اليوم بذهنيات التعليم الكلاسيكي، وهذا ما ينافي مرونة هذا النظام.
- نظام الـــ**L.M.D** الرامي لتطبيق معايير الجودة العالمية، لا يزال يعاني من ويلات القرارات السياسية التي تكبح وتيرة نموه، وهذا ما يضعف جدارة ومؤهلات العنصر البشري الذي يعد غاية ووسيلة المشروع التنموي.
- نظام الـــ**L.M.D** الذي يستنبط روحه وقوته من محيطه الاقتصادي والاجتماعي، يتعرض لنفور من داخل وخارج الجامعة، وهذا ما قد يقلل من شأن الشهادة ويقلص من فرص التشغيل.
- يعاني نظام الـــ**L.M.D** –الذي يرمي لترقية روح التكوين الذاتي للعنصر البشري– من رداءة وضعف التحصيل العلمي المكتسب من أطوار التعليم السابقة، وهذا ما يثقل كاهل الأستاذ الجامعي في ترسيخ المعلومات والتقنيات الحديثة للطالب.
- نظام الـــ**L.M.D** والذي يرمي لخدمة المجتمع اقتصاديا يواجه قاعدة اقتصادية هشة ونشاطات تسودها الضبابية والغموض، وهذا ما ينافي مشروع التنمية المحلية كبرنامج وكمنهج.

- نظام الـــ**L.M.D** الذي يرمي لمشاركة كافة الأطراف الفعالة (خاصة الأساتذة) في إعداد وتحديث برامجه، يعاني من سلوكات وقرارات ارتجالية بعيدة كل البعد عن الواقع (18)
- إن السياسة التعليمية في الجزائر ليست مبنية على البعد الاستراتيجي ودراسة احتياجات المجتمع والتخطيط لهذه الاحتياجات، وتوظيف الموارد المتاحة بعقلانية ورشد.
- إن فلسفة نظام الـــ**L.M.D** الذي تبنته الجزائر، تتمحور أسسه حول ترقية التحصيل المعرفي وتطبيق معايير الجودة العالمية في نظام التعليم العالي، لكن ولحد اليوم يبقى هذا الشعار حبرا على ورق كون أغلب أو كل معايير الجودة غائبة بشكل تام، وهذا راجع بقدر كبير لاستمرار ذهنية التعليم الكلاسيكي عند الطالب والأستاذ في آن واحد.
- ضعف مستوى الطلبة المتحصلين على شهادة الباكلوريا(شهادة التعليم الثانوي)، ودخولهم الجامعة بزاد علمي ومعرفي أقل من المتوسط.
- قلة الإمكانيات الحالية التي توفرها الجامعة الجزائرية، والتي هي من أساسيات التكوين، مثل: قاعات الإنترنت والأماكن الحرة التي تسهل التكوين الذاتي للطالب.
- عدم ملاءمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات الجامعية الجزائرية.
- قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه– التكوين النوعي.
- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم، مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.
- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي ولائق من خدمات الإعلام الآلي والإنترنيت.
- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل.
- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي، وغياب شبه كلي للخرجات العلمية والتربصات الميدانية.

- التكوين لنيل الشهادات المهنية يكون متخصص وحسب المنطقة – مثلا شهادة طالب تلمسان تختلف عن شهادة طالب عنابة في نظر قطاع الشغل.
- استقلالية المؤسسات الجامعية وإن كانت تسمح بالمنافسة بين الجامعات، فإنها تخلق نوع من أنواع اللااستقرار في قيمة الشهادة – وهذا ما جعل النظام في فرنسا لا يكتب له النجاح لحد الآن.
- قضية تصنيف الشهادات عند الوظيف العمومي وما يمكن أن تخلقه من مشاكل مع شهادات النظام القديم في ظل انعدام النص القانوني.
- أهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.
- المتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليه، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه، وهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشريا.
- نقص المرافق البيداغوجية– المخابر، قاعات المطالعة،مكتبات متخصصة ...إلخ.
- النقص الفادح في التأطير لاسيما غياب الأستاذ الوصي.
- وما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة له، والاكتفاء بقوانين النظام القديم – مثلا الشروط التي تتحكم في إعادة التوجيه والتحويلات تجده يعبر عنها دائما بعبارة يتحدد لاحقا– وهو ما يظهر جليا في القرار الوزاري المؤرخ في:23 يناير 2005 الذي يحدد تنظيم التعليم وضبط كيفيات مراقبة المعارف، إضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفيات الانتقال من الليسانس إلى الماستر ومن الماستر إلى الدكتوراه.
- كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي، الذي يخوض بدوره تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة وفتح المجال للمستثمر الأجنبي.
- هذا ونشير أن الوزارة الوصية استعملت كل الطرق والأساليب من أجل تطبيق هذا النظام– وتعميمه– وتناست الطريق السليم وهو الحوار والنقاش وفتح الباب أمام كل

الشركاء لتقديم الآراء حول هذا النظام. فهذه التجربة وإن استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي فهي لم تستوف حقها من النقاش حول آلية التطبيق في الجامعة، ويبقى هذا الملف أرضية للنقاش والإثراء.

خـــاتمـــة:

من أجل ضمان جودة التعليم العالي اتجهت العديد من الدول إلى الأخذ بعدة أنظمة وآليات تتمثل أساسا في: تدعيم التأطير، إنشاء هيئات قومية لضمان جودة التعليم العالي، خصخصة مؤسسات التعليم العالي، عصرنة قطاع التعليم العالي، تطوير البحث العلمي والتكنولوجي.

وبهدف ضمان أحسن لجودة التعليم العالي في الجزائر، نقترح ما يلي:

- العمل على التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي، وعدم الاكتفاء بالتكوين الأكاديمي، وذلك إما بإلحاق بالجامعات كليات التربية والتعليم، أو بإنشاء مراكز متخصصة بالتدريس والتدريب الجامعي للأستاذ، يكون هدفها الإعداد التربوي للأساتذة الجامعيين حديثي التخرج، أو ممن تنقصهم الخبرة والمهارات التدريبية في وسائل وأساليب التربية المعاصرة.
- إنشاء وكالة أو هيئة اعتماد مستقلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية، تكون لها مهمة ضمان الجودة الخارجية للتعليم العالي، إلى جانب خلايا ضمان جودة التعليم العالي التي تم إنشاؤها، لتكون مهمتها فقط ضمان الجودة الداخلية بالجامعات والكليات، على أن تضطلع هذه الوكالة أو هيئة الاعتماد بمهمة: النظر في الطريقة التي تتبعها جامعات التعليم العالي لضمان الجودة الخاصة بها، وضمان معاييرها الأكاديمية، ومراجعة بعض البرامج الدراسية في الجامعات. حيث ترسل الجامعات والمعاهد البيانات التي يتم تقييمها بواسطة فريق من الهيئة، الذي يقوم بزيارات للجامعات المعنية، ويتقابل الفريق بكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وعند نهاية الزيارة

يقرر الفريق ما إذا كانت الجامعة أو المعهد أو الكلية المعنية قد التزمت بمعايير الجودة العالمية والوطنية، كما يتوقف الفريق على مدى صحة المعلومات والبيانات التي قدمتها الجامعة للفريق، ويحكم على مدى مصداقية المعلومات التي تقدمها عن نفسها.

- إعادة النظر في أساليب التدريس وتعميم التعليم عن بعد بدل التعليم الحضوري بمراحله الثلاث (المحاضرات المرئية- التعلم على الواب- التعلم بواسطة قناة المعرفة)، والابتعاد عن الأخذ بنظام الامتحانات العقيمة التي لا تقيس سوى مجرد قدرة الطالب على الاستظهار واسترجاع المعلومات، ولا تعطي مساحة لمدى فهمه لها، أو استقرائه وتحليله للمشاكل وقدرته على ابتداع حلول لها. وتحسين الإمكانات المادية للوفاء باحتياجات الدروس العملية، كل ذلك من أجل تخريج طلاب مدربين قادرين على النزول إلى سوق العمل بثقة فيما تعلموه.

الهوامش:

(1) علي عبد الله ولخضر مداح،20/19 ماي2010 -**التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته**- أعمال الملتقى الوطني الأول" تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص-ص:33-34.

(2) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم،1414هـ، **لسان العرب**، ط3، الجزء7، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص:72.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم رقم:83-543** المؤرخ في:1983/09/24، www.joradp.dz2/2/2012,11:26، ص:2421.

(4) لوشن حسين، مقاوسي صليحة،25-26 نوفمبر2008- **التحكم الاستراتيجي في المقاييس التي تضمن الجودة والنوعية في التعليم العالي**- منشورات الملتقى الوطني الرابع للبيداغوجيا: ضمان جودة التعليم العالي-المبررات والمتطلبات-جامعة محمد خيضر -بسكرة، ص:271.

(5) **وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي**، من خلال الموقع، بتاريخ 2008/08/18، على الساعة 09:15 صباحا. www.qaa.ac.uk/international/studentGuide/Arabic.asp

(6) / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جوان2007-**إصلاح التعليم العالي**-www.mesrs.dz، ص-ص:9-10.

(7) **نفس المرجع السابق**،ص:10.

(8) علي عبد الله ولخضر مداح،20/19 ماي2010، **مرجع سابق**، ص:100.

(9) محمد الطاهر طالبي، 24-27 فبراير 2008-**إصلاح التعليم العام والعالي في ضوء المقاربة بالكفاءات ونظام LMD**- أعمال المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، ص:448.

(10) علي عبد الله ولخضر مداح،20/19 ماي2010، **مرجع سابق**، ص-ص:100-101.

(11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جوان 2011- **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د**- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص-ص: 13-14.

(12) **نفس المرجع السابق**،ص:11.

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جوان2007-**مرجع سابق**، ص:12.

(14) **نفس المرجع**،ص:14.

(15) محمد الطاهر طالبي، 24-27 فبراير 2008، **مرجع سابق**، ص-ص: 448-449.

(16) جابر نصر الدين، غسيري يمينة، 2012/01/11- **شرطيات ضمان جودة التعليم العالي**- مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: " جودة خدمات التكوين في قطاع التعليم العالي "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

(17) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، نوفمبر 1999-**التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين لسنة 1999**- المجلس الأعلى للتربية، الجزائر، ص:90.

(18) سعدو عادل وهارون أسماء،20/19 ماي2010 -**التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر**- أعمال الملتقى الوطني الأول "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص141.